د. محمود الفطافطة*

إسرائيل والهند
مسارات العلاقة، وسيناريوهات المستقبل

ترصد هذه الدراسة وتحلل المؤشرات المهمة التي طرأت على السياسة الخارجية الهندية في العقود الثلاثة الماضية، لا سيما إقامة الهند علاقات دبلوماسية علنية مع إسرائيل في العام ١٩٩٢، بحيث تزامن ذلك مع التحولات البنيوية المحورية التي تمخضت عنها نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي، وما تبع ذلك من تبدل في موازين القوى الدولية والإقليمية، وتجذر العولمة واللَّبرلة في العلاقات بين الدول.

وتنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة أسباب، فمن ناحية هي تُسهم في سد الفجوة المعرفية والمعلوماتية الكبيرة التي تكتنف دراسة الهند كظاهرة حضارية وسياسية في الأدبيات العربية، خاصة أن عدداً قليلاً من الباحثين العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، كتبوا بعمقٍ وبرؤية وتحليل محايد حول الهند ومنظومتها السياسية الداخلية، ومحددات سياستها الخارجية.

أما في المقام الثاني ـــ فبعد العرض والتحليل ـــ تقترح الدراسة مجموعةٍ من التوصيات السياسية والإستراتيجية التي تخص كيفية احتواء العلاقة المتنامية بين إسرائيل والهند؛ لأن هذه العلاقة تُلقي بظلالها المهمة، ليس فقط على قضية فلسطين، وإنما على المنظومة الإقليمية والعربية ككل.

مقدمة

إن المتابع للمتغيرات الدولية الرئيسة التي حفلت بها سنوات ما بعد انتهاء (الحرب الباردة)، يجد تحولاً قد ارتسم على الخريطة العالمية الجديدة، متمثلاً ـ في جزءٍ منه ـ في محاولة بعض الدول الآسيوية الحصول على موقعٍ متقدم في هذا (العالم

*أستاذ العلاقات الدولية، ومؤسس « باحثون بلا حدود» ـــ فلسطين

أدت التحولات في منظومة السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة انهيار الاتحاد السوفييتي ـ الحليف القريب إلى الهند، والمزود الأول للسلاح لها ـ وتحوّل النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وبدء التسوية السياسية بين الفلسطينيين والعرب مع إسرائيل، وتعرض الهند لصعوبات اقتصادية كبيرة، أدت، وغيرها من العوامل، إلى تعزيز حاجة الهند إلى العلاقة مع الولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى في النظام العالمي الجديد.

الجديد)، عبر القيام بدورٍ فاعل ومؤثر في إقليمها؛ ليكون مدخلاً مناسباً لها للتحول إلى قوةٍ عالمية، تُشارك في تفاعلات المشهد السياسي الدولي.[1]

ومن بين هذه الدول (الهند) التي لديها طموح لافت نحو الصعود الإستراتيجي، سواء الإقليمي أو العالمي؛[2] منطلقة في ذلك من كونها الدولة الثانية في تعداد سكانها بعد الصين عالمياً، والسابعة مساحة، والثانية في القوة الشرائية، والثالثة في عدد القوات المسلحة، والسابعة في القوة البحرية، فضلاً عن أنها الدولة الأولى التي نجحت في الوصول إلى المريخ، علاوة على أنها دولة علمانية، ديمقراطية، وتمتلك السلاح النووي، وهي قوة صاعدة، متوقع لها أن تكون ذات تأثير في الشؤون الدولية؛ دفعها كل ما ذُكر إلى المطالبة عام ١٩٩٤ بأن تُمنح مقعداً دائماً في مجلس الأمن.[3]

سعت الهند بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تفعيل أدوات سياستها الخارجية، وتوسيع دائرة نشاطها الدبلوماسي تجاه عدد من دول العالم. فبعد أن تأثرت السياسة الخارجية الهندية في فترة ما بعد الاستقلال، (في العام ١٩٤٧) بالأطروحات العالمية لحركة عدم الانحياز المستندة إلى مبدأ معاداة الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب الساعية نحو الحرية والاستقلال، ومنها الشعب الفلسطيني، اتجهت في ضوء بروز عوامل ومتغيرات دولية جديدة نحو تغليب المصالح والاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية على حساب العامل الأيديولوجي.[4]

أدت التحولات في منظومة السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة انهيار الاتحاد السوفييتي ـ الحليف القريب إلى الهند، والمزود الأول للسلاح لها ـ وتحوّل النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وبدء التسوية السياسية بين الفلسطينيين والعرب مع إسرائيل، وتعرض الهند لصعوبات اقتصادية كبيرة، أدت، وغيرها من العوامل، إلى تعزيز حاجة الهند إلى العلاقة مع الولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى في النظام العالمي الجديد.[5]

وفي ظل حاجة الهند الماسة للسلاح، وسعيها لتعميق العلاقة مع واشنطن، والخروج من أزمتها الاقتصادية، ومواجهة التحديات في منطقة جنوب آسيا، خاصة المتعلقة بموضوع (الإرهاب) وجدت القيادة الهندية في تسريع تشييد علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، حليفة واشنطن الإستراتيجية، مدخلاً مُهماً لتحقيق تلك الأهداف وغيرها. وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٢ تم الإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل والهند، وذلك بعد أكثر من أربعة عقود على اعتراف نيودلهي بتل أبيب في العام ١٩٥٠، تلك الفترة التي تميزت فيها العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية بالتوتر والفتور حيناً، وبالجدل والسرية أحياناً. وعلى الرغم من محاولات إسرائيل الحثيثة والمتواصلة في اختراق الموقف الهندي، بهدف تطوير العلاقة وتوسيعها مع نيودلهي، فإن قوة العلاقات الهندية- العربية خلال الحرب الباردة، وتأثير عوامل سياسية هندية داخلية وقتذاك حالت دون ذلك.

فلسطين في السياسة الخارجية الهندية في فترة الحرب الباردة

ارتبطت القضية الفلسطينية في أدبيات السياسة الخارجية الهندية بحق تقرير المصير للشعوب المضطهدة، لأنه من غير المعقول حصول جزر صغيرة متناثرة في المحيطين الهادئ والأطلسي على الاستقلال بينما تبقى فلسطين تحت الاستعمار المباشر.[6] ومثلت القضية الفلسطينية للهند، أيضاً، قضية التمييز العنصري على نطاق عالمي بسبب نظرة نيودلهي إلى الصهيونية على أنها شكل من أشكال العنصرية العالمية.[7] وعلى هذا الأساس، تم بلورة محددات السياسة الخارجية لحكومات الهند

انطلق الموقف الهندي المؤيد للقضية الفلسطينية من مفهوم العدالة، ومستنداً إلى التاريخ العربي والهندي المشترك في مواجهة الاستعمار البريطاني، إلى جانب العلاقة المتينة التي جمعت الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأول رئيس وزراء للهند جواهر لآل نهرو في إطار حركة عدم الانحياز التي لم يخل أي بيان ختامي صادر في أعقاب اجتماعاتها من بندٍ خاص بتلك القضية.

المتعاقبة خلال فترة الحرب الباردة تجاه القضية الفلسطينية، إذ عملت الدبلوماسية الهندية على تعميق البعد الدولي لهذه القضية، ودعمت دور الأمم المتحدة في تبوؤ المكان الملائم للدفاع عن فلسطين وشعبها.

وببروز قضية اللجوء الفلسطيني، وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين واقتلاعهم من أراضيهم وديارهم، عملت الدبلوماسية الهندية على تعميق البعد الدولي للقضية الفلسطينية، ودعمت دور الأمم المتحدة في تبوّؤ المكان الملائم للدفاع عن فلسطين وشعبها، وتنمية الدبلوماسية الدولية المتعددة الأطراف للقيام بذلك، والعمل على إبعاد هذه القضية عن تجاذبات الدول الكبرى واستقطابات الحرب الباردة، حتى لا يتحول الشعب الفلسطيني وقضيته إلى ميدان اختبار لتشاجر كبار العالم ودوله المؤثرة[٨].

انطلق الموقف الهندي المؤيد للقضية الفلسطينية من مفهوم العدالة، ومستنداً إلى التاريخ العربي والهندي المشترك في مواجهة الاستعمار البريطاني، إلى جانب العلاقة المتينة التي جمعت الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأول رئيس وزراء للهند جواهر لآل نهرو في إطار حركة عدم الانحياز التي لم يخل أي بيان ختامي صادر في أعقاب اجتماعاتها من بندٍ خاص بتلك القضية. ويضاف إلى ذلك، المصالح المتشابكة بين العرب والهنود، خصوصاً المتعلقة بالتبادلات الاقتصادية والنفط والعمالة الهندية في دول الخليج العربي.

حافظت نيودلهي على مواقفها المساندة لفلسطين وقضيتها قبل وبعد استقلال الهند في العام ١٩٤٧. فقبل الاستقلال قدمت مع مجموعة من الدول خطة مقترحة إلى منظمة الأمم المتحدة، تتضمن حلاً للمسألة الفلسطينية عبر التصور الفيدرالي، مع الرفض المطلق لخطة التقسيم التي بذلت أميركا وعديد الدول الغربية وسواها جهوداً وضغوطات لتمريرها وإقرارها في النهاية؛ لينتج عن ذلك إنشاء كيان صهيوني استعماري، تجسد في قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

وبعد استقلال الهند لم تخل مباحثات هندية- عربية من الإشارة إلى القضية الفلسطينية، كما لم يخل أي بيان ختامي صادر في أعقاب اجتماعات حركة عدم الانحياز من بندٍ خاص بتلك القضية، مع التأكيد على تأييد الهند التام للحقوق العربية المشروعة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني؛ ممكنة إياها عام ١٩٧٥ من فتح مكتب لها في نيودلهي، ومنذ ذلك الحين لم تفتأ الهند تطالب بحتمية تمثيل المنظمة في أي مفاوضات تجري بخصوص الشأن الفلسطيني، كشريك على قدم المساواة مع سائر الأطراف الأخرى المشاركة في عملية التفاوض.[٩]

وفي عام ١٩٨٠ منحت الهند منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً دبلوماسياً كاملاً مع تحويل مكتبها في نيودلهي إلى سفارة تحظى بكامل الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، رافضة في الوقت ذاته الاستجابة لمطلب إسرائيل بتحويل قنصليتها في بومباي إلى بعثة دبلوماسية، بل ومعلنة أن القنصل الإسرائيلي آنذاك (يوسف حسون) شخصية غير مرغوب فيها، مطالبة إياه بمغادرة الهند في حزيران عام ١٩٨٢، إثر توجيهه نقداً لاذعاً «لسياسة الهند شديدة الانحياز للعرب» على حد قوله، وقد كانت تلك بمثابة السابقة الأولى في تاريخ الهند الحديث التي تطلب فيها من أحد الممثلين الأجانب مغادرة أراضيها، بل وراجت وقتذاك أخبار مؤكدة مفادها خضوع الهند لضغوط أميركية هائلة حتى لا تتخذ قراراً بإغلاق القنصلية الإسرائيلية لديها.[١٠]

وبإقامة الهند علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وتبنيها سياسة خارجية مركبة تحاول التوفيق بين التناقضات عمقت علاقتها مع إسرائيل، في الوقت الذي حافظت فيه على علاقتها السياسية والاقتصادية مع الفلسطينيين.[١١]

وبقيام السلطة الوطنية الفلسطينية ركزت الهند على جانب المساعدات للشعب الفلسطيني، وعملت على إقامة العديد من المشاريع، لا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، والعمل الدبلوماسي وسواها. ورحبت الهند بالانتخابات الفلسطينية التي أُجريت في كانون الثاني ٢٠٠٦، والتقى سفيرها لدى السلطة (براكش اوهام) مع رئيس الحكومة الفلسطينية آنذاك (إسماعيل

بسبب رفض المحيط العربي التعاطي مع إسرائيل والاعتراف بها، بحث القادة الإسرائيليون عن أصدقاء وحلفاء وقنوات اتصال وتواصل مع دول آسيوية وأفريقية، إذ اعتمد أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون على تطوير (عقيدة الأطراف)، بهدف توثيق الصلات مع الدول والشعوب الواقعة على أطراف العالم العربي، لا سيما إيران، تركيا وإثيوبيا، وذلك لتحسين البيئة الإستراتيجية عبر تطويق العالم العربي من جهاته الرئيسة، وفكّ العزلة المفروضة على إسرائيل عربياً.

هنية) رغم الاحتجاج الإسرائيلي على ذلك. وشاركت الهند في مؤتمر (أنابوليس) في تشرين الثاني ٢٠٠٧.

سياسة الهند تجاه إسرائيل بعد قيامها

بعد الإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ نشطت السياسة الخارجية الإسرائيلية في توسيع نطاق الدول التي تعترف بها من أجل تحسين وضعها الجيوسياسي، خصوصاً أنها متموضعة جغرافياً في بيئة (معادية) لها، ليس فقط بالمعايير الجغرافية، بل أيضاً بالمعايير الثقافية والحضارية والنفسية.

وبسبب رفض المحيط العربي التعاطي مع إسرائيل والاعتراف بها، بحث القادة الإسرائيليون عن أصدقاء وحلفاء وقنوات اتصال وتواصل مع دول آسيوية وأفريقية، إذ اعتمد أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون على تطوير (عقيدة الأطراف)، بهدف توثيق الصلات مع الدول والشعوب الواقعة على أطراف العالم العربي، لا سيما إيران، تركيا وإثيوبيا، وذلك لتحسين البيئة الإستراتيجية عبر تطويق العالم العربي من جهاته الرئيسة، وفكّ العزلة المفروضة على إسرائيل عربياً. وهدفت تلك (العقيدة) إياها كذلك إلى توثيق إسرائيل علاقاتها المختلفة مع الدول الآسيوية الفاعلة، وبالتحديد مع الهند، الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية.[١٢]

وانطلاقاً من هذه الرؤية، هدفت إسرائيل منذ قيامها إلى تعزيز شراكات إستراتيجية واقتصادية مع الهند، لما لها من دورٍ إقليمي ودولي مهم، إذ بعد أن أعلن بن غوريون عن إقامة إسرائيل أرسل وزير خارجيتها (موشيه شاريت) برقية إلى نهرو يطالبه الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل. وفي حزيران ١٩٤٨ بين نهرو العراقيل التي تقف أمام هكذا اعتراف، مُشيراً إلى أنه (أي الاعتراف) سيشُكل تغييراً مفاجئاً في السياسة الهندية الداعمة للفلسطينيين، وسيتم تفسيره كمسٍ بالمسلمين، لا سيما وأن الهند تعاني من حالة توتر واحتقانٍ طائفي بداخلها، وتقسيم شبه القارة الهندية بناءً على اعتبارات دينية. وجاء في نص رسالة نهرو: «لا يمكن لحكومتنا أن تغير بشكلٍ مفاجئ سياستها، وإذا قمنا بذلك، وبخلاف تصريحاتنا في الماضي، سوف يتم اتهامنا بأننا بدون مبادئ».[١٣]

استناداً إلى تصريحات نهرو هذه، قررت حكومة الهند تأجيل مسألة الاعتراف بدولة إسرائيل التي ظل قادتها يُلحون على نيودلهي الاعتراف بها، إذ أشار نهرو في هذا الشأن: «لقد تلقت حكومة الهند طلباً من دولة إسرائيل للاعتراف بها، ونحن نقترح عدم القيام حالياً باتخاذ إجراء في هذه المسألة، وأن الهند لا تستطيع القيام بدورٍ فاعل في هذا الصراع في المرحلة الحالية، سواء أكان دوراً دبلوماسياً أو غيره».[١٤]

ولكن نهرو لم يستبعد مع ذلك إمكانية الموافقة على الاعتراف في المستقبل في ضوء الظروف المتغيرة، إذ أكد «إن هذا القرار ليس قراراً نهائياً، ولا شك أن المسألة سينُظر إليها مجدداً في ضوء التطورات اللاحقة، بما في ذلك القرار النهائي للأمم المتحدة». وأوضح:» إنه بينما سيتم الاعتراف بإسرائيل ككيان، فلن يحدث تبادل دبلوماسي معها». ولخص نهرو سياسة بلاده بقوله: « كانت سياستنا العامة في الماضي مُحابية للعرب ولم تكن في الوقت نفسه معادية لليهود، وستظل هذه السياسة متواصلة».[١٥]

إلى ذلك، لخص تقرير سياسي هندي الموقف الرسمي لحكومة الهند من إقامة دولة إسرائيل بالنقاط الآتية:

١. تقف الهند ضد إخراج العرب والفلسطينيين من ديارهم بالقوة.

٢. احتلت إسرائيل مناطق ما وراء الحدود المقررة بحسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وهذا يُعد أحد التجاوزات الإسرائيلية.

٣. إن أساس قيام إسرائيل هو طائفي/ ديني.

٤. عملية استعمار فلسطين كانت بالأساس امتداداً لعملية استعمارية غربية أشمل.[١٦]

واصلت إسرائيل محاولاتها الحثيثة لاعتراف الهند بها على

جاء اعتراف الهند بإسرائيل بعد ممارسة الجناح اليميني داخل حزب المؤتمر ضغوطاً على نهرو عقب تقلده رئاسة أول حكومة للهند بعد الاستقلال. حملة الضغوطات هذه قادها زعيم حزب سواتاتترا، وأول وزير داخلية للهند شرى باتيل الذي كان يطالب بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

الرغم من صد الهند لها، ففي كانون الثاني من العام ١٩٤٨، أرسلت إسرائيل (إلياهو أفشطاين)، الممثل اليهودي في الأمم المتحدة إلى نيودلهي لإقناع القيادة الهندية بالمطالب اليهودية، كما التقى ممثل إسرائيل في واشنطن (إلياهو إيلات) مع السفير الهندي (سار بنغل راما راو) في آب ١٩٤٨، إذ أخبر السفير الهندي إيلات بأن الهند تتبع سياسة حذرة في التعامل مع إسرائيل بسبب الأقلية المسلمة الكبيرة فيها، في المقابل اقترح إيلات أن تبدأ العلاقات بين البلدين على المستويات الاقتصادية والثقافية قبل تشييد علاقات دبلوماسية. وفي الفترة ذاتها التقى وزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت مع شقيقة نهرو التي مثلت الهند في اجتماع الأمم المتحدة المنعقد بباريس، ووعدت بلقاء بينه وبين نهرو، الأمر الذي جوبه بمعارضة رجال دين ونواب مسلمين من الهند ومنهم (عبد الكلام أزاد)، أول وزير تعليم بعد الاستقلال، والذي عارض، بشدةٍ أي علاقات مع إسرائيل، لا بل أيد دعم النضال العربي.[١٧]

لم تقف السياسة الهندية عند حد التجمد إزاء العلاقة مع الدولة العبرية، إذ شهدت تلك الفترة تغيرات على مستويين، الأول: الوضع السياسي والجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، بحيث جاء إعلان قيام إسرائيل ليغير من طبيعة المنطقة ويصبح وجودها أمراً واقعاً. أما التطور الثاني، فيكمن في التحولات الداخلية في الهند، إذ كان لاغتيال غاندي عام ١٩٤٨، وتقسيم الهند، وما نجم عنه من ضغوطٍ داخلية وخارجية تعرضت لها الحكومة الهندية، تأثيراً في اعتراف الهند بإسرائيل اعترافاً واقعياً قانونياً في ١٧ أيلول ١٩٥٠، لتصبح من أوائل الدول الآسيوية التي تُقدم على ذلك،[١٨] تلاه خلال عدة أشهر قيام إسرائيل بفتح مكتب تجاري لها في بومباي، تحول تدريجياً إلى بعثة قنصلية في حزيران ١٩٥٣، وذلك عقب زيارة قام بها المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية (وولتر إيتان) إلى الهند عام ١٩٥٢، التقى خلالها مع نهرو وزعماء هنود آخرين.[١٩]

اعتراف الهند بإسرائيل جاء بعد ممارسة الجناح اليميني داخل حزب المؤتمر ضغوطاً على نهرو عقب تقلده رئاسة أول حكومة للهند بعد الاستقلال. حملة الضغوطات هذه قادها زعيم حزب سواتاتترا، وأول وزير داخلية للهند شرى باتيل الذي كان يطالب بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. ويرى البعض أن اعتراف الهند بدولة إسرائيل، بعد سنتين من قيامها لم يكن يعني أي تردد في موقف الهند لأنها كانت على اتصالٍ دائم بإسرائيل.[٢٠] ولكن التأخر سببه أن الهند كانت مشغولة في صراعها مع باكستان عام ١٩٤٨، وخشيت من أن يؤثر اعترافها بإسرائيل على علاقاتها بالدول العربية والإسلامية من ناحية، أو إثارة حفيظة المسلمين في الهند من ناحية أخرى.[٢١]

ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها إسرائيل في سنواتها الأولى لرفع مستوى علاقاتها مع الهند فإنها لم تحقق نجاحاً يُذكر. فالمسؤولون الهنود أرجعوا إحجامهم عن التطبيع مع إسرائيل بانتفاء تلاقي الرؤى والثوابت بين الطرفين، فما كان يفرقهما أكثر بكثير مما كان يجمعهما، مُحدداً في الآتي [٢٢]:

١. بريطانيا هي الدولة المستعمرة للهند، وهي كذلك الدولة التي أصدرت وعد بلفور الذي بمقتضاه تعهدت بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

٢. الهند من أوائل الدول المناصرة لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال الوطني في آسيا وأفريقيا بينما إسرائيل ذات نشأة غير شرعية على أرضٍ مغتصبة، فضلاً عن توثيق علاقتها آنذاك بفرنسا المحتلة للجزائر والرافضة منحها الاستقلال.

٣. خاضت الهند غمار الحروب مع كل من الصين وباكستان حفاظاً على وحدة أراضيها، إلا أن حقيقة شرعيتها كدولة مستقلة متكاملة الأركان لم تكن موضع تشكيك بأي حال من جيرانها، عكس الحال بالنسبة لإسرائيل التي ظلت منذ نشأتها، وحتى الآن غير معترف بشرعيتها من جانب معظم الدول العربية والإسلامية.

٤. كان لقرار إنشاء إسرائيل دلالة خاصة من وجهة النظر الهندية، فقد نشأت إسرائيل بنفس الطريقة التي نشأت بها الهند، وهي التقسيم على أساس ديني، وهو ما كانت تعارضه الهند في حالة شبه القارة الهندية، حيث كانت تطرح بديل (دولة واحدة وأمتان).

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها إسرائيل في سنواتها الأولى لرفع مستوى علاقاتها مع الهند فإنها لم تحقق نجاحاً يُذكر. فالمسؤولون الهنود أرجعوا إحجامهم عن التطبيع مع إسرائيل بانتفاء تلاقي الرؤى والثوابت بين الطرفين، فما كان يفرقهما أكثر بكثير مما كان يجمعهما.

٥. تؤكد الهند دوماً على صبغتها العلمانية في حين تُصر إسرائيل على يهوديتها.

تحولات جذرية في سياسة الهند تجاه إسرائيل بعد الحرب الباردة

انعكست التحولات الدولية والإقليمية في بداية التسعينيات من القرن الماضي على العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفييتي، ووقوع حرب الخليج الثانية، وبدء التسوية السياسية في المنطقة إلى تسريع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين نيودلهي وتل أبيب. هذه التحولات التي جاءت في غالبية نتائجها لصالح واشنطن وتل أبيب دفعت الهند للتوجه نحوهما؛ أملاً في إيجاد دور لها في هذا النظام الجديد، والخروج من أزمتها الاقتصادية، بالتوازي مع العثور على منافع جديدة، وبديل يزودها باحتياجاتها العسكرية.

وبإقامة علاقات كاملة بين الطرفين، بدأت مجالات التعاون تأخذ شكلاً مطرداً من النمو والتنوع والتوسع، سيما في المجالين الاقتصادي والعسكري. وفي مقابل ذلك، لم تعد القضية الفلسطينية تخضع لتلك القاعدة التي كان فيها تأييد العرب يُستتبع تلقائياً بخصومة وقطيعة مع إسرائيل، إذ أن الهند نجحت في التوازن بين (الأضداد) من خلال إتباع نهج براغماتي مع سائر الأطراف المتعاملة معها.

إن اشتراك الهند وإسرائيل في العديد من الأهداف أسهم في التقارب والانسجام بينهما، إذ تعددت أهداف ودوافع الدولتين في إقامة علاقات كاملة ومتنوعة المجالات. فثمة جملة أسباب سياسية واقتصادية وإستراتيجية حكمت رغبة إسرائيل في علاقتها مع الهند، وإصرارها على الاستمرار في تحسين وتطوير هذه العلاقات نحو الأفضل، بما يخدم أهداف سياستها الخارجية في جنوب آسيا والعالم عموماً. وبالمثل، فإن للهند هي الأخرى مصالح وأهداف دفعتها نحو إقامة علاقات واسعة ومتنامية مع إسرائيل.

وبسبب الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعرضت لها الهند في بداية العقد الأخير من القرن المنصرم اتبعت الحكومة الهندية برئاسة (نارا سيما راو) برنامجا اقتصاديا يستند إلى أساس اقتصاد السوق الحر بعد أن اعتمدت على سياسات اقتصادية اشتراكية زهاء نصف قرن منذ الاستقلال. وساهمت هذه الأزمة التي خلفت عشرات الملايين من الهنود ما بين فقير وعاطل عن العمل في تعزيز حاجة نيودلهي للعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت القوة المهيمنة على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الحليف الأساسي للهند منذ بداية الحرب الباردة.[٢٣]

هذه الحالة جسدتها العديد من الدول، لا سيما القوى الصاعدة في العالم الثالث، وتحديداً دول منطقة جنوب آسيا، ومنها الصين، والهند، تلك الدولة التي وجدت في هذه المتغيرات فرصة للخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة من ناحية، والعثور على بديل مناسب يزودها باحتياجاتها العسكرية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من ناحية ثانية. وبالفعل لم تتباطأ نيودلهي أو تؤجل اقتناص هذه الفرصة، إذ «يممت وجهها شطر» البيت الأبيض ليعلن من هناك رئيس الوزراء الهندي راو عن قراره بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وذلك في ٢٩ كانون الثاني من عام ١٩٩٢. هذا القرار اعتبره المراقبون أهم تحول انقلابي في مسار السياسة الخارجية الهندية منذ انتهاء الحرب الباردة، متسائلين: إذا كانت زعامات هندية كاريزمية قد صعب عليها الإقدام على مثل هذه الخطوة فكيف فعلها راو.[٢٤]

مثل هذه الأسئلة وغيرها أجابت عليها جملة من أبرز التحولات الهندية التي دللت على بداية التقارب الفعلي مع إسرائيل، كانضمام الهند في كانون الأول ١٩٩١ ، وبصورة مفاجئة إلى الدول التي صوتت في الأمم المتحدة مع إلغاء القرار الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، وهو ما عدته إسرائيل تحولاً مهماً في سياسات الهند تجاهها. وفي نهاية ذلك الشهر أُعلم القنصل الإسرائيلي في مومباي (غيورا باخر) أنه سيسُمح له من الآن فصاعداً الالتقاء مع رئيس الشعبة السياسية المسؤولة عن غرب آسيا في وزارة الخارجية الهندية، في خطوة هدفت إلى تمهيد الطريق لتعزيز الاتصالات بين الطرفين، وصولاً إلى إبرام

مودي يستقبل نتنياهو في بداية زيارته في كانون الثاني ٢٠١٨.

علاقات دبلوماسية كاملة.[٢٥] هذا التحول اللافت في سياسة الهند الخارجية نحو إسرائيل دفعته مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي شجعت الهند على تسريع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

لم يكن ممكناً تحقيق التبادل الدبلوماسي بين البلدين لولا تضافر عوامل داخلية وخارجية. وفي هذا الإطار، يمكن التطرق إليها باختصار. فبخصوص العوامل الداخلية فتوزعت على الآتي: الانفتاح الاقتصادي، صعود اليمين الهندي، الاعتبارات الأمنية، تغليب عامل المصالح على عامل الأيديولوجيا، وتراجع دور الأقلية المسلمة، في حين اشتملت العوامل الخارجية على: انهيار الاتحاد السوفييتي، نهاية سياسة المحاور والاستقطاب الدولي، حرب الخليج الثانية، التحولات في سوق النفط، انتهاج منظمة التحرير الفلسطينية خيار التسوية السياسية.

واستناداً إلى مجمل هذه العوامل الداخلية والخارجية اتخذ راو قراره بالتطبيع الكامل مع إسرائيل التي سارعت بفتح سفارتها بنيودلهي في شباط ١٩٩٢، بينما افتتحت نظيرتها الهندية بتل أبيب في أيار من العام ذاته، وذلك كمرحلة أولى من مراحل تطبيع العلاقات التي ستعقبها مرحلة ثانية لم تعد فيها القضية الفلسطينية تخضع لقواعد (اللعبة الصفرية)[٢٦] كما كانت من قبل عندما كان تأييد العرب يُستتبع تلقائياً بخصومة وقطيعة مع إسرائيل. فالهند نجحت في التوازن بين الأضداد، إذ حافظت على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية في الوقت الذي وثقت فيه علاقاتها مع إسرائيل.[٢٧]

وفي مرحلة ثالثة مواكبة للعقد الأخير من القرن العشرين حرصت الهند على تعزيز علاقتها بإسرائيل في مختلف المجالات. وبعد تقلد أتال بيهاري فاجبايي منصب رئيس الوزراء عام ١٩٩٨ غدت الهند أكثر جرأة في الكشف عن خطواتها الحثيثة صوب علاقات أوثق مع إسرائيل، خصوصا وأن الأحزاب المعارضة لحزب المؤتمر آزرت فاجبايي في منحاه هذا. وجاء تشكيل الحكومة الهندية بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا ليمنح العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية دفعة كبيرة إلى الأمام بحكم توافقها الأيديولوجي مع حزب الليكود اليميني الإسرائيلي الحاكم حينذاك.[٢٨] وفي هذا السياق، جاءت زيارة وزير الداخلية الهندي لآل كريشنا أدفاني إلى إسرائيل عام ٢٠٠٠، ومن ثم الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون للهند عام ٢٠٠٣ رغم سجله الدموي ضد الفلسطينيين.[٢٩]

قادت زيارة شارون إلى الهند العلاقة بين الدولتين نحو مسار جديد، إذ تعمقت في فترة وجيزة لتصل إلى مرحلة متطورة في نهاية ٢٠٠٣ عندما أُعلن عن مشروع المحور الأميركي ـــ الهندي ـــ الإسرائيلي.[٣٠] وفي هذه المرحلة فقدت العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام وجود علاقات سياسية كاملة بين البلدين بعض تأثيرها، كعلاقة الهند التقليدية بالعالم العربي والأقلية المسلمة

قادت زيارة شارون إلى الهند العلاقة بين الدولتين نحو مسار جديد، إذ تعمقت في فترة وجيزة لتصل إلى مرحلة متطورة في نهاية ٢٠٠٣ عندما أُعلن عن مشروع المحور الأميركي ـ الهندي ـ الإسرائيلي.[٣٠] وفي هذه المرحلة فقدت العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام وجود علاقات سياسية كاملة بين البلدين بعض تأثيرها، كعلاقة الهند التقليدية بالعالم العربي والأقلية المسلمة التي كان حزب المؤتمر يهتم بالفوز بأصواتها.

التي كان حزب المؤتمر يهتم بالفوز بأصواتها، ووجود أعداد كبيرة من العمالة الهندية في دول الخليج العربي، عدا عن كون العالم العربي والإسلامي المصدر الرئيس لتزويد الهند بالطاقة.

الشراكة الهندية ـ الإسرائيلية في سياق البراغماتية الجديدة

شكل وصول «ناريندرا مودي» رئيس الحزب القومي الهندوسي إلى منصب رئيس الوزراء في الهند ترحيباً كبيراً في إسرائيل نظراً لاهتمامه البالغ في تطوير العلاقة مع إسرائيل. وفي الوقت الذي أكد فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، عقب اتصاله بمودي لتهنئته بالفوز بالانتخابات على متانة العلاقة بين البلدين، فإن مودي قد حظي بأوصاف حسنة من قبل أمنيين وسياسيين إسرائيليين مثل (ودود، حازم، صريح جداً، مباشر جداً، ذكي جداً جداً، وإسرائيلي جداً).[٣١]

ويُعتبر نتنياهو أول مسؤول أجنبي يتصل بمودي لتهنئته بالفوز، حيث صرح: «إن التحولات في العالم بعضها إيجابي جداً بالنسبة لنا، وأحد هذه التحولات هي نتائج الانتخابات في الهند، وبشكلٍ عام يبدو لنا أن التعامل مع آسيا أفضل من التعامل مع أوروبا».[٣٢] وبمناسبة عيد الفصح اليهودي، غرد مودي عبر «تويتر» باللغة العبرية والإنكليزية قائلاً: «عطلات سعيدة، أصدقاء» بمناسبة عيد الفصح، فأجاب نتنياهو بالتغريد: «شكرا يا صديقي، على تحية العيد الكريمة. إن شعب إسرائيل ينتظر بفارغ الصبر زيارتك التاريخية».[٣٣]

وخلال اجتماع الرجلين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٤ وصف نتنياهو العلاقة مع الهند بالوثيقة والمتميزة، وأنها ستتواصل بشكلٍ أعمق مستقبلاً. وأضاف: «هذه فرصة لإسرائيل والهند لاستمرار وتوسيع العلاقات بيننا، نحن شعبان قديمان، من الأقدم بين دول العالم، ونحن أيضاً ديمقراطيتان، ونعتز بتراثينا القديمين، ولكننا ننظر للمستقبل، وإذا عملنا معاً فإننا سنحقق رفاهية الشعبين، أود دعوتكم لزيارة إسرائيل، نحن منفعلون من إمكانيات تعزيز العلاقات مع الهند، والسماء هي الحدود».[٣٤]

وفي المقابل، رد مودي على نتنياهو قائلاً: «اتفق معك أن العلاقة بين إسرائيل والهند هي تاريخية، التقيت مع أعضاء المجتمع اليهودي، والمجلس اليهودي الأميركي، وكلاهما يقدرون حقيقة أن الهند هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تسمح بتطوير اللاسامية، وفيها لم يُهان اليهود، وعاشوا دائماً كجزءٍ لا يتجزأ من مجتمعنا».[٣٥]

وفي هذا الإطار، نجد تشابها بين الرجلين، فمودي معروف بعنصريته تجاه الأقلية المسلمة في الهند، وكذلك نتنياهو معادٍ للأقلية العربية في إسرائيل. كلاهما مؤمنان باقتصاد السوق، مع تطويرهما سياسات قومية تربط الدول بالمجموعة الاثنية ـــ الدينية المهيمنة، كما ويواجهان دولاً إسلامية نووية، فالهند لها صراع مع باكستان النووية، وإسرائيل لها صراع مع المشروع النووي الإيراني، عدا عن أنهما يعتقدان أن (الإرهاب الإسلامي) هو الأخطر.

وفي هذا الخصوص، توقع سفير إسرائيل الأسبق في الولايات المتحدة، زلمان شوفال، أن يُفضي فوز مودي إلى تحسين العلاقات مع الهند بشكلٍ جوهري. وأوضح أن أهم قاسم مشترك من شأنه أن يعزز العلاقة بين تل أبيب ونيودلهي، في عهد مودي، هو مواجهة (النووي الإسلامي)، مضيفاً «مثلما أن الهند تواجه التهديد النووي الباكستاني، فإن إسرائيل تواجه التهديد النووي الإيراني، وهذا ما يوفر لغة تفاهم مع مودي».[٣٦]

إلى ذلك، فإنه في الشهر نفسه الذي التقى فيه مودي بنتنياهو تم التوقيع على صفقة أسلحة بقيمة ٥٢٠ مليون دولار، تزود إسرائيل الهند بموجبها بصواريخ مضادة للدبابات، إلى جانب التوقيع على اتفاقية أخرى بين الهند وشركة (رافائيل) العسكرية، تتعلق بالتصنيع المشترك بين الجانبين.[٣٧]

وفي هذا الإطار، نجد تشابها بين الرجلين، فمودي معروف بعنصريته تجاه الأقلية المسلمة في الهند، وكذلك نتنياهو معادٍ للأقلية العربية في إسرائيل. كلاهما مؤمنان باقتصاد السوق، مع تطويرهما سياسات قومية تربط الدول بالمجموعة الاثنية _ الدينية المهيمنة، كما ويواجهان دولاً إسلامية نووية، فالهند لها صراع مع باكستان النووية، وإسرائيل لها صراع مع المشروع النووي الإيراني، عدا عن أنهما يعتقدان أن (الإرهاب الإسلامي) هو الأخطر.

ومنذ أن تولى مودي السلطة في أيار ٢٠١٤ شهدت العلاقات بين إسرائيل والهند نشاطاً ملحوظاً، ووقع البلدان سلسلة من الاتفاقيات في مجالي الدفاع والتكنولوجيا، وفي الشهر ذاته وافقت حكومة مودي على إتمام عملية شراء، طال انتظارها، لصواريخ إسرائيلية. وتُعتبر الهند الآن أكبر زبون للسلاح الإسرائيلي، إذ تأتي إسرائيل في المرتبة الثانية في تصدير السلاح للهند بعد روسيا. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٤ وصل التبادل التجاري بين الدولتين إلى ٣,٤ مليار دولار.[٣٨]

وفي الفترة ذاتها قام (راجناث سينغ) القيادي البارز في حزب بهاراتيا جاناتا بزيارة إسرائيل، حيث تلقى تأكيدات من وزير الدفاع الإسرائيلي (موشيه يعالون) بأن إسرائيل مستعدة وراغبة في تبادل التكنولوجيا العسكرية مع الهند.[٣٩]

يرى البعض أن سبب ازدهار مثل هذه العلاقات يتمثل في وصول التحالف الوطني الديمقراطي بزعامة حزب الشعب الهندي ذي التوجهات الهندوسية المتطرفة إلى سدة الحكم سنة ١٩٩٨، والذي ينظر إلى إسرائيل كحليف طبيعي ضد القوى الإسلامية في العالم. وحين وصل إلى الحكم ائتلاف التحالف التقدمي المتحد، في أيار ٢٠٠٤، بقيادة حزب المؤتمر الوطني، اعتقد المهتمون بالأمر أن الأمور ستتغير، وأن العلاقات مع اسرائيل ستشهد نوعاً من البرود، إلا أن العكس هو الذي حدث، إذ توطدت هذه العلاقات أكثر من أي وقت مضى في ظل الحكومة الجديدة.[٤٠]

وكان مودي دائم التطلع لعلاقات سياسية وتجارية متينة مع إسرائيل، ففي العام ٢٠٠٦ لبى دعوة لزيارة إسرائيل لحضور مؤتمر للتكنولوجيا الزراعية، والتقى برئيس الغرفة التجارية الهندية ـــ الإسرائيلية، وأجرى لقاءات مع رجال أعمال إسرائيليين. ووعد أثناء زيارته تل أبيب أنه سيسجل سابقة تاريخية ويقوم بزيارة الدولة اليهودية حال توليه منصب رئيس الحكومة في الهند، وقد أرست تلك الزيارة قاعدة لعلاقة مستمرة من خلال تشجيعه الشراكات مع حكومات إسرائيل المتعاقبة، ونصح دوائر ولايته بدراسة الزراعة وأنظمة إدارة المياه الإسرائيلية.[٤١]

ولم يكن اهتمام مودي بتعزيز العلاقة مع تل أبيب منطلقاً من أيديولوجيته فقط، بل أيضاً بفعل إرث العلاقة التي بناها مع إسرائيل خلال إدارته لحكومة ولاية غوجارات، إذ كان يعتقد أن الاستثمارات الإسرائيلية أدت دوراً مهماً في تحسين الأوضاع الاقتصادية في تلك الولاية التي وصل ناتجها الإجمالي إلى ١٣,٤٪، في الوقت الذي لم تتجاوز نسبة الإجمالي العام للناتج المحلي للهند عن ٧,٨٪ في الفترة ذاتها.[٤٢]

وخلال ولايته، تلقت الصناعة الإسرائيلية الاهتمام الأوسع من خلال إرساء عطاءات ضخمة على مقاولين إسرائيليين، منها مصنع لأشباه الموصلات، وميناء جديد، ومحطة لتحلية المياه. كما ازدهرت في الولاية الزراعة الإسرائيلية، والمستحضرات الدوائية، وصناعات الطاقة البديلة، وشركات تكنولوجيا المعلومات.[٤٣]

يمثل مودي جيلاً جديداً في السياسة الهندية التي تؤمن بالبراغماتية الاقتصادية، إذ بلور علاقات الهند مع دول العالم بموجب السياسة التي تتطلع إلى نمو اقتصادي، وهذا التوجه يتلاءم مع توثيق العلاقات مع إسرائيل التي تملك الخبرات في مجالات التكنولوجيا العالية والزراعة والاتصالات والأمن.[٤٤]

لم يكن تعميق العلاقة بين الهند وإسرائيل عقب وصول مودي إلى الحكم مفاجئاً، إذ إن له تصريحات عديدة قبل توليه السلطة تشيد بإسرائيل وأهمية تعزيز العلاقة معها في كافة الجوانب، وقد انتهج مودي سياسة مكشوفة في التقارب مع إسرائيل، وفي حكمه امتنعت الهند عن التصويت على تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي أدان العدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك في تطور كبير لا مثيل له في ماضي العلاقات الإسرائيلية ـــ الهندية.[٤٥]

إلى ذلك، وفي ظل احتمال عودة الاستقطاب الدولي والتنافس الغربي ـــ الروسي أصبح هناك احتمال لتغير نهج السياسة الخارجية الهندية بإعطاء أولوية للمصالح الذاتية والبراغماتية

انتهج مودي سياسة مكشوفة في التقارب مع إسرائيل، وفي حكمه امتنعت الهند عن التصويت على تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي أدان العدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك في تطور كبير لا مثيل له في ماضي العلاقات الإسرائيلية _ الهندية.

على حساب نهج عدم الانحياز، وذلك للاستفادة من فرص التعاون العسكري والاقتصادي والتقني التي تتيحها محاولات استقطابها. ولعل إسرائيل تعد أهم الرابحين خارجياً من هذه النتائج، إذ تربطها علاقات شخصية واقتصادية وصناعية قوية مع مودي منذ توليه رئاسة غوجارات منذ عام ٢٠٠١، وترتبط إسرائيل بعلاقات مميزة بحزب الشعب اليميني، خصوصا أثناء توليه السلطة في الفترة (١٩٩٨ ـــ ٢٠٠٤)، والأرجح أن تلك الروابط ستتعمق أكثر في المستقبل القريب.[٤٦]

وفي دراسة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب، أشارت إلى أنه في حال تعلق الأمر برغبة مودي فقط، فإنه يمكن الافتراض أن طفرة كبيرة ستشهدها العلاقات بين الهند وإسرائيل، منوهة إلى أن اعتلاء مودي لسدة الحكم في الهند يمثل فرصة تاريخية لإسرائيل لتحسين مكانتها الدولية.[٤٧]

كذلك، ذكر بعض الساسة في إسرائيل أن فوز مودي هو أفضل تطور يمكن أن يُحسن العلاقات مع الدولتين، في حين أن بعض المحللين أكدوا أن مودي يجلب معه (روحاً جديدة) من شأنها أن تؤدي إلى تحولات كبيرة بالسياسة الخارجية للهند، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي في العلاقة مع إسرائيل.[٤٨] كما ويرى البعض أيضاً، أن علاقة الهند مع إسرائيل في ظل حكم مودي قد تتحول من علاقة شراكة إلى تحالف إستراتيجي غير مسبوق، لا سيما وأن الدولتين تنتهجان سياسة قائمة على المنفعة المتبادلة.[٤٩]

وفي السياق ذاته، يرى السفير الإسرائيلي لدى نيودلهي (ألون أوشبيز) أن إسرائيل وسعت مدخلها إلى الهند من خلال خاصرتها الشرقية العليا، وهي ولاية غوجارات، واستندت في ذلك إلى ملمحين ديمغرافيين، كان فيهما لمودي (مأثرته) السباقة لإسرائيل، وهما: عداؤه اللافت للمسلمين الهنود الذين هم ضمانة الموقف المساند للقضية الفلسطينية في الهند، ووجود أقلية يهودية، كان مودي حنوناً وكريماً معها، حسب تعبير السفير الإسرائيلي.[٥٠]

طائرة إسرائيلية موجهة.. إلى الهند.

كانت آخر الصفقات العسكرية بين البلدين في هذا العام ما كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) عن أنها الأضخم في تاريخ العلاقات بين الدولتين، إذ بلغ إجمالي الصفقة ٣ مليار دولار، وبموجبها ستحصل الهند على ١٦٤ قذيفة صاروخية موجهة بالليزر والتي يتم تركيبها على مقاتلات روسية من نوع سوخوي وياجور، بالإضافة إلى ٢٥٠ قنبلة ذكية بإمكانها تدمير مواقع محصنة، وأخرى تحت الأرض، إضافة إلى عتاد عسكري متنوع.

وفي الصدد ذاته، وصلت علاقة الهند مع إسرائيل إلى تطور جديد ونوعي عقب وصول ناريندا مودي لسدة الحكم في العام ٢٠١٤، خصوصاً وأن علاقاته الاقتصادية مع إسرائيل قديمة ومتميزة. وعقب توليه السلطة منح مودي دفعة قوية لعلاقات بلاده مع إسرائيل، مع الإشارة إلى أن البلدين وقعا مؤخراً سلسلة من الاتفاقات في مجالي الدفاع والتكنولوجيا أكدت على العلاقة التجارية والسياسية المزدهرة بينهما.[٥١] وقد شهد عاما ٢٠١٥ و٢٠١٦ تصاعداً ملحوظاً في التبادلات الاقتصادية، لا سيما المتعلقة بمجال التقنيات التكنولوجية والزراعية والاستثمارات والمشاريع المشتركة، خصوصا في قطاعات البنية التحتية والمياه.[٥٢]

وفي العام ٢٠١٤ تم إبرام صفقة أسلحة بين إسرائيل والهند تصل قيمتها إلى ١٤٤ مليون دولار، إذ ستتسلم نيودلهي بموجبها ٢٦٢ صاروخا من طراز (باراك١) على مدى خمس سنوات، اعتباراً من مطلع كانون الأول من العام ٢٠١٥، والتي سيتم نصبها على ١٤ سفينة في سلاح البحرية الهندي.[٥٣]

وفي الأول من تموز ٢٠١٤ ، قام نائب وزير الدفاع الهندي (كريشنا متخورة) بزيارة إسرائيل بهدف تسريع عملية الصفقات العسكرية التي تم إبرامها بين الطرفين. وتشمل راداراً للرصد البري ذا قدرة فائقة من طراز (سوورد فيش) وقنابل جوية ذكية بوزن طن واحد، وصواريخ بمختلف أنواعها، إلى جانب شراء منظومتين للإنذار الراداري المبكر، ويحاول الجانب الهندي الضغط على إسرائيل لتسريع تنفيذ مشروع منظومة دفاع جوي مخصصة لحاملة الطائرات (فيكراماديتيا).[٥٤]

وفي العام ٢٠١٥ سرعت الهند خططاً لشراء طائرات بلا طيار من إسرائيل يمكن تزويدها بأسلحة تتيح للجيش الهندي تنفيذ ضربات جوية في الخارج بخطورة أقل على جنوده. وأشارت مصادر هندية إلى أن نيودلهي كان لديها الرغبة في شراء طائرات إسرائيلية مسيرة من طراز (هيرون) منذ ثلاث سنوات، غير أن الجيش الهندي طلب تسريع شرائها في كانون الثاني ٢٠١٥، حينما بدأت باكستان والصين تطوير قدراتهما باستخدام مثل هذه الطائرات.[٥٥]

وفي العام ذاته، تم توقيع اتفاق لبيع ٨ آلاف مقذوفة مضادة للدبابات من طراز (سبايك جيل) للهند من إنتاج مؤسسة رافائيل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وجاء إعلان إسرائيل عن الصفقة في أعقاب تلميحات بشأنها صدرت في تشرين الثاني من العام الماضي خلال زيارة قام بها وزير الشؤون الأمنية الهندي (راجناز سينغ) لـ تل أبيب، التقى خلالها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون.[٥٦]

وفي هذا الإطار، نود التطرق إلى زيارة يعلون إلى الهند في شباط٢٠١٥، إذ مثلت هذه الزيارة نقطة تحول في إبراز العلاقة الأمنية والاستخباراتية بين البلدين، إذ صرح يعلون قائلاً: «اعتدنا أن نُبقي علاقتنا على الصعيد الأمني بعيدة عن الأضواء، والآن أنا هنا... في دلهي للقاء رئيس الوزراء مودي ووزراء آخرين».[٥٧] وبين أن التعاون مع الهند يتم عن طريق تبادل المعلومات والاستفادة من التكنولوجيا التي تصنعها كلا الدولتين، إلى جانب الاعتماد على التصنيع والإنتاج في الهند، واصفاً العلاقة بين الطرفين بالعميقة والمتينة، موضحاً أنه يتوجب على حكومات إسرائيل المتعاقبة العناية بهذه العلاقات، لأن للهند وإسرائيل قيماً ومصالح مشتركة.[٥٨]

وتُعتبر زيارة يعلون للهند الأولى لوزير دفاع إسرائيلي منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأصدر يعلون عقب هذه الزيارة تعليماته بزيادة التعاون مع الهند، خصوصا في ظل اعتبار إسرائيل الهند بمثابة الفرصة الذهبية لها في الجانب الأمني والعسكري، فموازنة الهند خلال عام ٢٠١٥ بلغت ٣٦ مليار دولار، بينما لا تزال الصناعات الأمنية والعسكرية هناك غير قادرة على تلبية متطلبات الدولة في هذا الشأن، الأمر الذي سيضاعف من اعتماد الهند على تل أبيب في شراء الأسلحة

والتعاون المشترك في عديد المجالات.[٥٩]

وفي العام ٢٠١٦ قام قائد سلاح الجو الهندي (أروب راحا) بزيارة لتل أبيب التقى خلالها بوزير الدفاع موشيه يعلون، ورئيس الأركان ونظيره الإسرائيلي. وناقش راحا مع الإسرائيليين تطوير عدة مشاريع تتصل بمنظومات الدفاع الجوي، تُعرف بـ (باراك/ ٨)، للساحتين البرية والبحرية، إضافة إلى مشاريع أخرى تتعلق بسلاح الجو الهندي والمدرعات.[٦٠] وكانت آخر الصفقات العسكرية بين البلدين في هذا العام ما كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) عن أنها الأضخم في تاريخ العلاقات بين الدولتين، إذ بلغ إجمالي الصفقة ٣ مليار دولار، وبموجبها ستحصل الهند على ١٦٤ قذيفة صاروخية موجهة بالليزر والتي يتم تركيبها على مقاتلات روسية من نوع سوخوي وياجور، بالإضافة إلى ٢٥٠ قنبلة ذكية بإمكانها تدمير مواقع محصنة، وأخرى تحت الأرض، إضافة إلى عتاد عسكري متنوع.[٦١]

كذلك، استمرت إسرائيل، في العام ٢٠١٦، بتعزيز تحالفها مع الهند، على جميع الصعد العسكرية، التكنولوجية والاقتصادية، وقد احتفل البلدان بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقام الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين بزيارة إلى الهند في تشرين الثاني ٢٠١٦، والتي تُعتبر أول زيارة لرئيس إسرائيلي إلى الهند، وقد التقى ريفلين مع رئيس وزراء الهند «نيرندرا مودي»، الذي اعتبر، بدوره، أن زيارة ريفلين هي استمرار لتعميق العلاقات، وخصوصا بعد زيارة رئيس الهند لإسرائيل في العام ٢٠١٥.

وقد صرح مودي خلال لقائه مع «ريفلين»: نستطيع أن نستعين بالقدرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والسقاية ومواجهة الجفاف، وقد اتفقت مع الرئيس ريفلين على أن التطورات الحالية في الهند تفتح فرص ممتازة للشركات الإسرائيلية، فالفرص الاقتصادية في الهند منسجمة مع القدرات الإسرائيلية سواء في مجال بناء الهند الديجاتالية، أم في بناء المدن الذكية».[٦٢]

وفي عام ٢٠١٧ أعلنت الصناعات الجوية الإسرائيلية عن توقيع صفقات أسلحة بقيمة ٢ مليار دولار مع الهند، إذ بموجبها ستتزود نيودلهي بمنظومات دفاع جوي وبحري من طراز «براك ٨». وتأتي هذه الصفقة التي تُعد الأضخم في تاريخ الصناعات الأمنية الإسرائيلية من أجل تزويد الهند بجميع مكونات المنظومة؛ منصات الإطلاق، الصواريخ، وسائل الاتصال، منظومات السيطرة والمراقبة، ومنظومات الرادار. وحسب مواقع عبرية، فإن الصفقة كانت أحد المواضيع الرئيسة التي تناولتها زيارة رئيس دولة إسرائيل، رؤوفن رفيلين، إلى الهند في ٢٠١٧، فضلاً عن أن الصفقة تعكس عمق التعاون مع الهند، وهو تعاون مهم وإستراتيجي.[٦٣]

وفي العام ٢٠١٧، قام رئيس وزراء الهند « ناريندرا مودي» بزيارة إلى إسرائيل استمرت لثلاثة أيام، وشملت محادثات سياسية مع الحكومة وزعيم المعارضة، ومحادثات سرية حول تحسين التنسيق في مجال مكافحة «الإرهاب»، إلى جانب لقاء مؤثر مع طفل يهودي يبلغ من العمر ١١ عاما فقد والديه في عام ٢٠٠٨ في هجوم وقع في مومباي، إلى جانب مخاطبته الحضور في حفل موسيقي بوليوودي/ تجمعا لإسرائيليين ذوي جذور هندية. كما وتخللت الزيارة زيارة إلى متحف «ضريح الكارثة والبطولة»، فضلاً عن زيارته لضريح الأب الروحي لمؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتسل.[٦٤]

وعلى الصعيد الاقتصادي، جرى خلال الزيارة إنشاء صندوق ابتكار للبحث والتطوير بقيمة ٤٠ مليون دولار، كما تم التوقيع على سبعة اتفاقيات ثنائية، تُغطي مجالات التكنولوجيا والزراعة والمياه وبحوث الفضاء. وقال نتنياهو خلال إطلاق منتدى الرؤساء التنفيذيين الإسرائيلي–الهندي: «لقد اتفقنا على أن السماء ليست هي الحد لأننا سنفعل ذلك في الفضاء، ولكني أعتقد أن المواهب التي لدينا في الهند وإسرائيل مدهشة والإمكانيات مدهشة».

في حين قال مودي: «إن الهند وإسرائيل تواجهان التهديد المشترك الذي يمثله الإرهاب»، مضيفاً أنه لا يستطيع نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، إلا بعد تسوية قضية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما بشأن القضية الفلسطينية، فقد غابت تماماً في محادثات مودي مع المسؤولين الإسرائيليين، حتى أنه لم يأت في خطاباته، التي ألقاها في إسرائيل، على ذكر القضية الفلسطينية.[٦٥]

ولكن في المقابل، فإن الهند تنتهج، عادة، دبلوماسية حذرة في الشرق الأوسط خوفاً من إغضاب الدول العربية وإيران، فهذه الدول تعتمد عليها الهند في وارداتها الكبيرة من النفط، كما إن دلهي تخشى إثارة استياء الأقلية المسلمة بين سكانها. وتبقى الهند داعما قويا للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وفي الوقت نفسه فهي تسعى إلى أن تكون بعيدة عن الأضواء في علاقاتها مع إسرائيل.

وفي العام ٢٠١٨، قام « مودي» بزيارة للأراضي الفلسطينية، وذلك دحضاً للظنون التي راجت بأن الهند قد تخلت عن دعمها التاريخي للقضية الفلسطينية بغية تعضيد علاقاتها المتنامية مع دولة إسرائيل. ولقد عمدت الهند إلى المحافظة على العلاقات المتوازنة والتقليدية مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي رغم حالة الذهول التي أثارتها زيارة مودي إلى تل أبيب باعتباره أول رئيس لوزراء الهند يزور دولة إسرائيل.

.. وصواريخ ذكية في جوهر الصفقات.

وقبيل زيارة مودي قال مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون السياسية، مجدي الخالدي، إن الجانب الفلسطيني يتطلع للوساطة الهندية في العملية السياسية مع انحسار الدور الأميركي الفعال في تلك العملية. وقال الخالدي: «تأتي زيارة السيد مودي في منعطف مهم للغاية تحتاج فيه فلسطين إلى الهند للاضطلاع بدور تفاعلي أكبر في المنطقة». وأضاف: «لا يمكن للولايات المتحدة أن تضطلع بمفردها بدور الوساطة»، مشيرا إلى القرار الأميركي باعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وأردف يقول: إننا نطالب بوساطة الاتحاد الأوروبي، كما أننا ندعو الهند كذلك، التي يمكن أن تكون وسيطا رائدا وقويا في عالم متعدد الأقطاب، للمشاركة في العملية السياسية».[٦٦]

وعلى الرغم من أنه لم يرد ذكر للدعم التقليدي الهندي لحل الدولتين خلال البيانين المشتركين مع نتنياهو، فإن الحكومة الهندية قد أوضحت في غير مناسبة أخرى أنها لا تزال تؤيد هذا الموقف. وفي مقابلة مع إحدى الصحف الإسرائيلية العام الماضي، صرح مودي بأن الهند تعتقد في جدوى حل الدولتين الذي يمكن أن تتعايش فيه الدولة الإسرائيلية مع نظيرتها الفلسطينية في سلام مستقبلي. ولقد صرح رئيس الوزراء الهندي بالأمر نفسه خلال زيارة الرئيس الفلسطيني إلى الهند في أيار من عام ٢٠١٧. ويقول المحللون إن زيارة مودي إلى رام الله تأتي في وقت حاسم في أعقاب قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترمب المثيرة للجدل على الصعيد الدولي باعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل فضلا عن وقف المساعدات إلى فلسطين.[٦٧]

تأثير الشراكة الهندية ـ الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

أولاً: الانعكاسات السياسية

١. قلل تقارب إسرائيل مع الهند بدعم من واشنطن من الرصيد السياسي العربي في الساحة الدولية عامة، وفي القارة الآسيوية على وجه الخصوص، نظراً لأن الهند مثلت تاريخياً إحدى أهم الدول المؤيدة للحقوق العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.[٦٨]

٢. تغير الموقف الهندي من القضايا العربية نتيجة التطور في العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية، إذ لم تعد السياسة الهندية كما كانت في الماضي، بحيث أخذت الهند بعد انهيار حليفها الأساسي، الاتحاد السوفييتي، بالتحول من العامل الأيديولوجي إلى العامل البراغماتي، ولا سيما بعد تعرضها للأزمة الاقتصادية الداخلية في بداية تسعينيات القرن الماضي.[٦٩]

٣. نفاذ إسرائيل إلى جمهوريات آسيا الوسطى عبر الهند،[٧٠] وتطويق العالم العربي، إذ يشير عدد من الباحثين إلى وجود هدفين من وراء التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، هما:

أ. تحييد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقتهما المشتركة، خصوصاً إذا كان لها تأثير في تقييد التحرك الإسرائيلي في المنطقة، وما قد يحدثه ذلك من أثرٍ في خلل الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل.

ب. أهمية التواجد الإسرائيلي في المنطقة من الناحية الجغرافية،

ذلك أن إسرائيل ترى في آسيا الوسطى منطقة عمق مهمة لامتداد البحر الأحمر كشريطٍ له إطلالة عسكرية.[٧١]

٤. تهديد مشروع المحور الأميركي ـــ الهندي ـــ الإسرائيلي للأمن القومي العربي على الرغم من أنه شُكل، أساساً من أجل تطويق الصين، ومحاصرة إيران، وإضعاف باكستان، وتوحيد الجهود التي تقوم بها هذه الدول الثلاث بذريعة محاربة الإرهاب، إلا أن إسرائيل، وعلى ضوء علاقاتها بواشنطن، وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية تستطيع توجيه هذا التحالف ليشكل تهديداً للأمن العربي في بعده القومي والقطري.

٥. تغذية صراع الحضارات بين العالم العربي الإسلامي والغرب، فالهند وإسرائيل تتقاسمان المخاوف من حركات الإسلام الراديكالي، على حد زعمهما، وتتهمان بعض الدول العربية بمساندة هذه الحركات في الدول المجاورة لهما. وتُبرز الهند وإسرائيل الصراع على أنه صراع بين المسلمين وغير المسلمين، وأن دخول إسرائيل على الخط يمكن أن يجعل العرب، أو بعضهم يتورطون في تعقيدات الصراع في شبه القارة الهندية.[٧٢]

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية

١. فتح تطور العلاقات الإسرائيلية ـــ الهندية الباب أمام إسرائيل لإمكانية اختراق دول الخليج العربي، إذ يعمل أكثر من سبعة ملايين هندي في هذه الدول، بالإضافة إلى القرب الجغرافي، وتداخل المصالح بين الجانبين، الأمر الذي يعني أن إسرائيل وجدت في الهند طريقا خلفياً إلى منطقة الخليج، سواء لتسويق منتجاتها، أو حتى لتمرير مشاريعها التخريبية ضد العرب.[٧٣]

٢. إن توثيق الهند وإسرائيل علاقاتهما بالدول الإسلامية النفطية في آسيا الوسطى يمكن أن يُشكل لهما عامل ضغط على الدول العربية النفطية من أجل خفض أسعار البترول، وخصوصاً أن هذا المطلب يتناسب مع الحاجات الهندية المتزايدة من النفط في ضوء صعودها الاقتصادي والصناعي، مع الملاحظة أن انخفاض أسعار النفط والغاز سيؤدي إلى تقليص نفوذ العالم العربي. [٧٤]

٣. إن التعاون الهندي ـ الإسرائيلي من شأنه فتح السوق الهندية الكبيرة أمام المنتجات الإسرائيلية، الأمر الذي يمكنها من الصمود في مواجهة المقاطعة العربية والدولية.[٧٥]

٤. إن تمتين العلاقة بين الهند وإسرائيل سيكون على حساب الدول العربية التي يُنظر إليها على أنها سوق استهلاك. وهذه العلاقة المتينة ستفتح المجال أمام إسرائيل لتفك حاجز العزلة وتتوسع في تجارتها وخبراتها الاقتصادية في مجال حيوي واسع لا حدود له.[٧٦]

ثالثاً: الانعكاسات العسكرية والأمنية

١. إن أخطر ما يبرز من التعاون العسكري الهندي ـــ الإسرائيلي هو اتفاق تل أبيب ونيودلهي على عدم توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ إنه من شأن هذه السياسة المنسقة إطلاق يد إسرائيل وتشجيعها على تطوير أسلحة الدمار الشامل وقوتها الصاروخية، وجعلها القوة العسكرية الأولى في الشرق الأوسط، عدا عن منع أي محاولة في جعل المنطقة خالية من هذه الأسلحة.[٧٧]

٢. إن التعاون بين الهند وإسرائيل بهذه الأبعاد المتعددة يخدم المصالح القومية والأمنية لكلا البلدين. وإذا كانت إسرائيل تقدم المساعدات الاستخباراتية والعسكرية للهند، فهذا ليس بدون مقابل، إذ يتعين على الهند تقديم ما يخدم أهداف إسرائيل في المنطقة العربية بخصوص المجال ذاته، ولا سيما أن للهند حضوراً بشرياً، ومصالح اقتصادية واسعة في المنطقة العربية، وهذا من شأنه أن يخدم المخططات الإسرائيلية في تلك المنطقة.[٧٨]

٣. إن العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية تُتيح لإسرائيل فرصة التعرف على بعض تفاصيل السلاح الموجود لدى بعض الدول العربية وتمتلكه الهند، وذلك من خلال برامج التطوير التي تقوم بها إسرائيل لمصلحة الهند، وهو ما يدعم القدرات الإسرائيلية في مواجهة القدرات العربية، ولا سيما «دول المواجهة».[٧٩]

٤. توفير العمق الإستراتيجي لإسرائيل الذي تفتقر إليه لمواجهة التهديدات الخارجية في الدائرتين العربية والإسلامية خارج دول المواجهة، واحتمالات استخدام الأراضي الهندية، أو توفير تسهيلات عسكرية تتيح لها توجيه الضربات الاستباقية للأهداف الحيوية ذات الطابع العسكري لإسرائيل، كالمنشآت النووية الباكستانية والإيرانية على سبيل المثال.[٨٠]

٥. إن استخدام إسرائيل مياه المحيط الهندي بالتعاون مع الأسطول الهندي يُشكل تهديداً مباشراً لجنوب شرق الوطن العربي، لا سيما دول الخليج والعراق، وللدول الإسلامية بجنوب غرب آسيا، كإيران وباكستان.[٨١]

خلاصة القول: إن مواجهة التأثيرات السلبية للعلاقة الهندية ـــ الإسرائيلية تستوجب موقفا عربيا موحدا، تتبناه جامعة الدول العربية، وذلك لإرساء أسس حوار عربي ـ هندي يعمل على تذكير الهند بمصالحها الاقتصادية مع الدول العربية. وإن

تغاضي العرب عما يجري بين الهند وإسرائيل، كما حصل بين أنقرة وتل أبيب يجعل جدران الأمن القومي العربي سهلة الاختراق من جميع زواياها. والهند لن يثنيها شيء عن تطوير علاقاتها العسكرية والأمنية مع إسرائيل ما لم تتوفر إرادة سياسية عربية واحدة، مدركة للمخاطر على أمنها القطري قبل المخاطر على الأمن القومي.

النتائج والاستنتاجات

بناء على التحليل الوصفي الذي قام به الباحث في سياق عرض وتحليل التغيرات والتحولات التي طرأت في السياسة الخارجية الهندية خصوصا في آخر عقدين، فإن هذه الدراسة تخرج بالنتائج التالية:

حدث التغير في السياسة الخارجية الهندية بفعل عوامل خارجية وداخلية على رأسها نهاية الحرب الباردة، وتفكك المنظومة السوفييتية، وبروز الولايات المتحدة الأميركية كقوة رئيسة في العلاقات الدولية.

من المؤكد أن الهند دعمت القضية الفلسطينية لأسبابٍ ومبررات كثيرة أهمها طروحات حركة عدم الانحياز التي أثرت في السياسة الخارجية الهندية خلال فترة الحرب الباردة، وعلاقة الهند الجيدة مع الدول العربية، خصوصا مصر ودول الخليج، وحاجة الهند إلى مصادر الطاقة العربية، والتحويلات النقدية للهنود العاملين في دول الخليج.

استغلت الهند خلال فترة الحرب الباردة دعمها المتواصل للفلسطينيين والعرب من أجل إغلاق الطريق أمام أي دعاية باكستانية، في العالم العربي، تقول إن الهند معادية للعروبة والإسلام، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الصراع الهندي ــ الباكستاني المرير، والذي أخذ أشكال الصدام الإسلامي ــ الهندوسي في جنوب آسيا. وبالتالي، فقد كانت القضية الفلسطينية أحد الجسور التي استغلتها الهند للعبور إلى الفضاء العربي الرحب.

مما لا شك فيه أن هنالك تغيرات هندية على صعيدي البناء والمستوى في السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث استغلت إسرائيل توقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣ للنفوذ واختراق العديد من دول آسيا خصوصا الهند والصين.

حدثت تغيرات مهمة في الهند داخلياً وخارجياً أقنعتها بأهمية إعادة بلورة وصياغة أولوياتها في السياسة الخارجية، حيث حدث تقارب مع الولايات المتحدة، بينما ربطت الهند علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما أثر بشكلٍ سلبي على التعاطي الهندي مع مجمل القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية في الهند خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وزيادة تأثير قوى العولمة، بما فيها القوى النيوليبرالية والتبادل الحر للسلع والخدمات والتكنولوجيا قد أسهم في توثيق العلاقة بين الهند وإسرائيل. وهنا، يمكن القول إن المصالح والاعتبارات الاقتصادية قد جاءت على حساب المبادئ الأيديولوجية التي تمسكت الهند بها خلال الخمسين عاماً بعد استقلالها.

أسهم صعود ظاهرة اليمين في الهند، والتي يجسدها الحزب الهندوسي القومي المتشدد، والذي يتبوأ الحكم تحت إمرة «ناريندا مودي»، أيضاً، في تعزيز العلاقة مع إسرائيل، حيث اليمين الإسرائيلي واليمين الهندي يستغلان منصة ما يسمى بـ» الإرهاب الإسلامي» للترويج إلى تقاربهما في مواجهة هذا الخطر العالمي.

وبالمجمل، يمكن القول إن الهند لها علاقات عميقة مع إسرائيل على كافة الأصعدة والمستويات، بما فيها المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستخبارية، وهذا بالتأكيد سينعكس على علاقة الهند مع فلسطين والعرب، خصوصا في المديين المتوسط والبعيد. ويمكن أن يؤثر هذا سلباً على نمط الدعم السياسي الذي تقدمه الهند للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية سيما أن الهند ما زالت داعمة لحقوق الفلسطينيين في أغلب المنظمات الدولية والإقليمية. ومن أجل احتواء هذه العلاقة المتنامية مع إسرائيل، فإن العالم العربي يجب أن يتحرك ككتلة واحدة من أجل تعميق العلاقة مع الهند وتنويع التقارب معها في مختلف المجالات، وأن يكون هنالك مبادرات عربية فاعلة لحل الصراع الهندي ــ الباكستاني؛ لأن إسرائيل تستغل هذا الصراع في كشمير لإضفاء شرعية على علاقتها المتنامية مع الهند.

هوامش

١ إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٥.

2 Bhabani Sen Guota, «India in the Twenty First Century,» International Affairs, vol. 71, no. 2 (April 1997), pp. 298-310.

٣ مفيد الزيدي «العلاقات العراقية ــ الهندية: الروابط المتجذرة والفرص المتاحة»، المستقبل العربي، عدد ٤٣٤، (٢٠١٥). ص٧١.

٤ محمد الهزايمة، الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنة لبعض البلدان العربية، (تونس: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص٢٨.

5 Harsh V. Pant: India-Israel Partnership: Convergence and Constraints ,Middle East Review of International Affairs,vol.8,no.4,December 2004,p.7.

٦ ناظم الجاسور، «العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، المستقبل العربي، عدد١، (٢٠٠٢)، ص١٠٨.

٧ أيمن يوسف، ووائل أبو الحسن، التجربة النهضوية الهندية، (بيروت: مركز نماء للدراسات، ٢٠١٥)، ص١١٦.

٨ صايل زكي الخطايبة، سياسة الهند الخارجية تجاه الوطن العربي، (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣)، ص٧٥.

9 Rami Ginat: India and the Palestine Question: Middle Eastern studies, No.6,November,December 2004.P.9.

١٠ درية شفيق بسيوني، «العلاقات الهندية –الإسرائيلية من الاعتراف المعلق إلى التطبيع الكامل»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، عدد٦، (٢٠١١)، ص٤٢٤.

١١ناهيش كومار، سفير الهند السابق لدى السلطة الفلسطينية، مقابلة شخصية، رام الله، ٢٠١٥/٣/١٨.

١٢ جانس، ج. ه، الصهيونية وإسرائيل وآسيا، ترجمة: راشد حسين، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢)، ص١٦٢.

١٣ أسعد عبد الرحمن، التسلل الإسرائيلي في آسيا، الهند وإسرائيل، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧)، ص٥٥.

١٤ المرجع نفسه، ص٥٦.

١٥ جانس، ج. ه، الصهيونية وإسرائيل وآسيا، مرجع سابق.

١٦ أيمن يوسف ومهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة، تركيا، الهند، الصين وروسيا، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار،٢٠١١)، ص٨٦.

١٧ المرجع السابق، ص٨٧.

١٨ نايف الشبلاق، إسرائيل والهند، بيروت/ ب. د، ١٩٦٩، ص٦.

١٩ زكريا حسين: العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ١٩٥٠ ـــ ٢٠٠٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨.

٢٠ حسام سويلم، العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، عدد ١٤٢، ٢٠٠٠)، ص٢٤٢.

٢١ المرجع نفسه، ص٢٤٢.

22 Michael Brecher: India and World Politics, London, Oxford University PRESS, 1968,P.79.

٢٣ محمود الفطافطة. العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية. باحثون بلا حدود، رام الله، ٢٠١٩، ص٣٧.

A.K.Pqsha:India and O.I.C.Strategy and Diplomacy ,NeWDelhi: center for peace Studies,2011.p.42.

2 D.R.Kumareswamy: India and Israel: Prelude to Normalizaton: Journal of south Asia and Middle Easternstudies,No2, Winter 1995.P.32.

2 _ Arthur G. Rubinof:Normalization of India-Israel Relations: Stillborn for Forty Years, University of CaliforniaPress, United States of America, 2015,p.23.

٢٦ انطلق العالم العربي من افتراض أن العلاقات الهندية مع كل من العرب وإسرائيل أقرب إلى المباراة الصفرية، بمعنى أن كسب الهند لإسرائيل يعني خسارة العرب والعكس. والواقع أن هذه المعادلة ظلت صالحة نسبياً لعقودٍ طويلة نتيجة هيمنة سياسات دولية وإقليمية محددة، حكمت السياسة الخارجية الهندية خلال الفترة منذ قبل استقلال الهند عن الاستعمار البريطاني وحتى نهاية عقد الثمانينيات. غير أن تغير هذه السياسات أدى إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية. انظر: محمد فايز فرحات، العلاقات الإسرائيلية ــ الهندية، في: علاقات إسرائيل الدولية، تحرير: عاطف أبو سيف، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠١٤)، ص٣٠٥.

٢٧ محمود الفطافطة، مرجع سابق، ص٤٠.

٢٨ محمد مصطفى زرزير. العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وآفاق المستقبل، شؤون خليجية، أبو ظبي، عدد ٢٧، ٢٠٠١، ص٥٧.

٢٩ عامر كامل محمد: العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد ١٥، حزيران ٢٠١٢، ص١٧٧.

٣٠ أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية ــ الهندية والأمن القومي العربي، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦١.

٣١ـــ جيف موسكوفيتش: هل يكون نارييندرا مودي أفضل صديق لإسرائيل؟، ترجمة علاء الدين أبو زينة، ٢٠١٤/٥/٢٩،

http://bit.ly/2qmJH1t

٣٢ ـ المرجع نفسه.

٣٣ ـ ذكرت صحيفة «هيندوستان تايمز» إن مودي سيزور إسرائيليومي٥ ـــ ٦ تموز من العام ٢٠١٧، وهي أول زيارة لرئيس وزراء هندي إلى الدولة الإسرائيلية. وبينت الصحيفة أن حكومة مودي حريصة على ضمان ألا تركز هذه الزيارة على علاقات الدفاع فقط، بل لتشمل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي طويل الأجل، ما يؤدى إلى اتفاق للتجارة الحرة الذي طال انتظاره. انظر: أحمد أبو ليلى. لأول مرة في التاريخ.. رئيس وزراء الهند في زيارة لإسرائيل، الحدث، ٢٠١٧/٤/١٤،

http://www.alhadath.ps/article/56350/result.php

٣٤ ـ موقع الوطن نيوز: نتنياهو ومودي يتعهدان بتعزيز العلاقات بين إسرائيل والهند، ٢٠١٤/٩/٢٩،

http://www.elwatannews.com/news/details/567534

٣٥ـــموقع إسرائيل اوف تايمز: نتانياهو ومودي يتعهدان بتعزيز العلاقات بين إسرائيل والهند، ٢٠١٤/٩/٢٩،

http://goo.gl/S2sMMH

٣٦ ـ صالح النعامي: إسرائيل تأمل بمكانة استراتيجية أكبر بعد انتخاب مودي، ٢٠١٤/٥/٢٠،

http://m.arabi21.com/Story/749769

٣٧ـــ صحيفة هآرتس: تنفيذ صفقة الأسلحة المجمدة بين إسرائيل والهند، ٢٠١٤/١٠/٢٤،

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2466831

٣٨ المصدر نفسه.

39 Ankit Panda: NarendraModi to Become First Indian PM to Visit Israel,2/6/2015

http://thediplomat.com/2015/06/narendra-modi-to-become-first-indian-pm-to-visit-israel

40 Hriday Ch. Sarma: PoltlcalEnjajEment and Defense Diplomacy Between Indiaand Israel: Post-9/11and Beyond,

Rubin Center forResearch in nternational Affairs,2014,p.4.

٤١ إسرائيل تعول على مودي لتعزيز العلاقة مع الهند، ٢٠١٤/٥/١٨،
2014:http://t.arabi21.com/Story/749388

٤٢ جيف موسكوفيتش، مرجع سابق.

٤٣ المرجع نفسه.

٤٤ العلاقات الهندية–الإسرائيلية: يحكمها توازن القوى العالمي والتغيرات في الشرق الأوسط، ٢٠١٦/٤/٣،

http://palestine-msc.org/?p=2737

٤٥ المرجع نفسه.

٤٦ دينا السمنودي: الهند.. القوميون الهندوس يمسكون بالسلطة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، عدد٥٥، السنة الرابعة عشرة، تموز ٢٠١٤، ص١٦٩.

٤٧ المرجع نفسه، ص١٦٩.

٤٨ يؤاف شاحام: صفحة جديدة بالعلاقات بين إسرائيل والهند، ٢٠١٤/٥/١٨،
http://www.al-masdar.net/%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AC%D8

٤٩ ريم سعيد: العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية .. عوامل التغير والتحولات، موقع العرب نيوز، ٢٠٠٣/٩/١٩،

http://www.alarabnews.com/alshaab/gif/19-09-2003/a23.htm

٥٠ نتانياهو ومودي يتعهدان بتعزيز العلاقات بين إسرائيل والهند، ٢٠١٤/٩/٢٩،

http://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/501993/

٥١ العلاقات الهندية–الإسرائيلية: يحكمها توازن القوى العالمي والتغيرات في الشرق الأوسط، ٢٠١٦/٤/٣،

http://palestine-msc.org/?p=2737

٥٢ المرجع نفسه.

٥٣ إسرائيل والهند.. صفقات عسكرية وأمنية تحمل في طياتها علاقات سياسية متينة، موقع ساسة، ٢٠١٤/١١/٢،

http://www.sasapost.com/relations-between-india-and-israel

٥٤ الهند وإسرائيل نحو زيادة التعاون في المجال العسكري التقني،٢٠١٤/٧/٧،
http://goo.gl/wydPJu

٥٥ الهند تشتري طائرات مسيرة من إسرائيل، موقع صحيفة فلسطين،٢٠١٥/٩/٢٢،

http://goo.gl/PRxprl

٥٦ موقع البداية: الهند وإسرائيل تبحثان علاقات التعاون العسكرى المشترك،٢٠١٥/٢/٢١

http://albedaiah.com/news/2015/02/21/83320

٥٧ ايتمار، إيتشنر: وزير الدفاع الإسرائيلي يزور الهند، ٢٠١٥/٢/٥،
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4623154,00.html

٥٨ أمير رابابورت: زيارة يعلون للهند تطوير للتعاون العسكري والأمني، ٢٠١٥/٢/٢٨،

http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/679/437.html

٥٩ـ المرجع نفسه.

٦٠ سمية علي: أكبر صفقة أسلحة بين الهند وإسرائيل قريباً، ٢٠١٦/١١/٢،
http://goo.gl/UWf9uX

٦١ هدير محمود: العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية. تعزيز يتصاعد على حساب فلسطين،٢٠١٦/٤/١،
http://goo.gl/iUh92I

٦٢ مهند مصطفى: مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧، تحرير: هنيدة غانم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» مدار»، رام الله، ٢٠١٧، ص١٢٠.

٦٣ عكا للشؤون الإسرائيلية: الصفقة الأكبر بتاريخ إسرائيل: الهند ستشتري أسلحة بقيمة ٢ مليار دولار، ٢٠١٧/٤/٨،

http://bit.ly/2rTA9Ng

٦٤ رفائيل أهرين. زيارة مودي إلى إسرائيل تُظهر أن بإمكان إسرائيل تحسين علاقاتها الخارجية حتى في ظل غياب عملية سلمية، تايمز أوف إسرائيل،٢٠١٧/٨/٧،

https://bit.ly/2GE3bsB

٦٥ رفعت سليمان. في سابقة تاريخية.. مودي يزور إسرائيل لتعزيز التعاون العسكري، قناةRT، ٢٠١٧/٧/٣،

https://bit.ly/2ukRH97

٦٦ براكريتي غوبتا. مودي يبدأ زيارة تاريخية إلى فلسطين تعيد التوازن في علاقته مع إسرائيل، موقع صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٨/٢/١٠،
https://bit.ly/2DAOO7G

٦٧ براكريتي غوبتا. مودي يبدأ زيارة تاريخية إلى فلسطين تعيد التوازن في علاقته مع «إسرائيل، موقع نقطة وأول السطر، ٢٠١٨/٢/١٠،
http://www.noqta.info/page-117522-ar.html

٦٨ شحاته محمد ناصر... العلاقات العسكرية الإسرائيلية ـــ الهندية.. ضوء أخضر أم غياب عربي؟، مرجع سابق، ص٤١.

٦٩ زكريا حسين، مرجع سابق، ص ٥٤.

٧٠ إنبار، إفرايم. الوفاق الهندي ــ الإسرائيلي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥»، ص١٦.

٧١ جاسم يونس الحريري، مرجع سابق، ص٦.

٧٢ الحريري، جاسم يونس، التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٧١، ٢٠١٠، ص٧.

٧٣ شحاته محمد ناصر.. العلاقات العسكرية الإسرائيلية ـــ الهندية.. ضوء أخضر أم غياب عربي؟، مرجع سابق، ص٤١.

٧٤ أمين، أمين شعبان: تطور العلاقات الإسرائيلية ــ الهندية والأمن القومي العربي، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٢٩.

٧٥ طلعت مسلم: العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية ومخاطرها، موقع الجزيرة نت،٢٠٠٤/١٠/٣،

http://goo.gl/3NeyPN

٧٦ عبد الحميد صيام: الهند وإسرائيل على أبواب اتفاق استراتيجي ... العرب الخاسر الأكبر، موقع صحفية القدس العربي، ٢٠١٥/٧/٣٠،

http://www.alquds.co.uk/?p=380064

٧٧ الجاسور، ناظم: العلاقات الهندية –الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد١، ٢٠٠٢، ص١٢٢.

٧٨ حسام سويلم: تطور العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل وتداعياتها على الأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، تشرين أول ٢٠٠٠، ص٤٢.

٧٩ أمين شعبان: تطور العلاقات الإسرائيلية ـــ الهندية والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص٢٣٢.

٨٠ زكريا حسين، مرجع سابق، ص٥٤.

٨١ – الحديثي، هاني وحمد، الطاهر: أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي: دراسة في العلاقات الإسرائيلية ـ الآسيوية: دراسة حالة: الصين والهند ودول آسيا الوسطى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٩٠.